ظاهرة الفساد ـ الآفة العابرة للحدود والعصور

د. جورج عرموني (*)

يحظى موضوع الفساد بصوره المختلفة باهتمام متزايد من قبل الحكومات والأحزاب والرأي العام رغم الانشغالات المتعددة والكبيرة التي تحاول الدول مواكبتها على الصعيدين الداخلي والدولي، وهذا بسبب ما تفرزه هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية وأضرار بالغة على مختلف ميادين الحياة، مما يقوض مؤسسات الديموقرطية والقيم الأخلاقية والعدالة وسيادة القانون.

ويعتبر الفساد من اكبر المشكلات العالمية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الحقيقي، لكنه أيضاً سبباً أساسياً في انتشار الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة والاقتصادية بما في ذلك جرائم تبييض الأموال.

صحيح أن معظم الحكومات والأحزاب والقيادات السياسية تعلن أن برامجها هي مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين لكن سرعان ما تتحول هذه البرامج الى مجرد اعلان نوايا وتستقر، كغيرها من البرامج في الادراج لسنوات طويلة.

ويكاد يكون الفساد ظاهرة عبرمحلية، جامعة لكل الدول: الغنية منها والفقيرة، المتطورة والأقل تطوراً ولكل الأنظمة الديموقراطية والشمولية، وإن بنسب مختلفة. كما يكاد يكون الفساد آفة كل الأمكنة وكل العصور، إذ قلما خلا نظام من ظاهرة الفساد، حتى في أكثر العصور بعداً عن يومناً الحالي. والأمثلة كثيرة على انغماس المسؤولين، منذ مطلع التاريخ في حياكة المؤامرات من أجل البقاء أو الوصول الى العرش.

وبما أن الإدارة هي الحقل الذي ينبت ويترعرع فيه الفساد فما هو بأختصار مفهومها؟

(*) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية سابقاً وفي جامعة بيروت العربية والجامعة الاسلامية حالياً.

يمكننا القول أن الإدارة هي العمود الفقري لأية بنية أجتماعية، وهي بذلك المعطى الذي يعكس الواقع التنظيمي للمجتمع. والإدارة كمؤسسة بشرية ملازمة لقيام المجتمعات. فقد وجدت في أكثر المجتمعات بدائية. وكلما تنامت الإدارة ونضجت كلما تنامى المجتمع ونضج

لذلك يمكن قياس المستوى الحضاري لأمة ما بمستوى نمو مؤسساتها ونضجها. فالإدارة في هذا المعنى هي تعبير صادق عن المستوى الأخلاقي للمجتمع. ولهذه الاسباب فللإدارة الدور الرئيسي في التقدم أو التخلف الحضاري الذي تعرفه المجتمعات. لكن بدايةً ما هو الفساد، كيف نعرفه وما هي العناصر المحددة والضرورية في تعريفه؟

ألملاحظ أن الكثير من المفاهيم التي اعتاد الانسان تداولها خضعت لتعديلات في المدى والعمق والمساحة، تبعاً للظروف الواردة عليها. فالخير الذي كان يسعى اليه الوالد من خلال إحراق مولوده إرضاءً للألهة تحول في أزمنة لاحقة الى معصية. وحماية الشرف التي أرادته بعض القبائل العربية من خلال وأد بناتها تحول الى عار. وإحراق الزوجة مع زوجها المتوفي، كما جرت العادة في الهند لم يعد فعلاً مباركاً من قبل الكثير من أبناء المجتمع منذ أوائل القرن العشرين. لكن المفارقة أن التغيير الذي تناول الكثير من هذه المفاهيم استثنى مفهوم الفساد فلم يغير لا في مضمونه ولا في أهدافه. فكما كان مفهوم الفساد، ومنذ القدم هو سوء استعمال السلطة تأميناً للمصلحة الخاصة بقي على ما كان عليه. واذا كان هناك من تغيير فقد جاء في زيادة انتشار الفساد من خلال تطور وسائل حماية المصلحة الخاصة.

تعريف الفساد.

ألمتعارف عليه أن التوصل الى وضع تعريف لظاهرة ما يعتمد طريقة تبيان شكل ومضمون العناصر المكونة لهذه الظاهرة في حركتها وسكونها، بحيث يصبح التعريف المتبنى مقاساً لكل الظواهر المشابهة وأنشطتها. فالتعريف بالشيء هو جوهر الشيء، كما يقول الفيلسوف أرسطو. وإذا كانت هذه القاعدة صحيحة بالنسبة للعديد من الظواهر فإنها لا تستقيم تماماً بالنسبة لشكل الفساد تحديداً، أي بالنسبة لوسائله، ذلك أن الفساد الذي حافظ على مضمونه خلال كل العصور والأزمنة عدل كثيراً في وسائله حتى بات من المتعذر رصد تحركاته من حيث الأدوات والوسائل المستعملة.

وبالعودة الى تعريف الفساد يمكن القول أن معظم الأراء التي تناولت هذا الموضوع أتفقت على تحميل مفهوم الفساد المواصفات التالية:

١ ـ ان الفساد هو ظاهرة

٢ ـ أن هذه الظاهرة تتمثل بسوء استعمال السلطة

٣ ـ وأن هدف سوء استعمال السلطة هو تأمين المصلحة الخاصة

وعليه يصبح التعريف كالتالي:

الفساد هو ظاهرة ترتبط بأستغلال صلاحية الشأن العام لخدمة الصالح الخاص.

أو وكما جاء في موسوعة العلوم الاجتماعية: «إن الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص».

كذلك وكما جاء في تعريف منظمة الشفافية العالمية: «إن الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة».

أما جيرالد كايدن Gerald Caiden فقد نظر الى مفهوم الفساد من زاوية السلوك الفردي إذ عرف الفساد الإداري بأنه أنحراف في السلوك بسبب أمور تتصل بخصوصية الشخص من خلال كسب غير شرعي وانتهاك القوانين والانظمة.

كذلك فعل صموئيل هانتنغتون Samuel Huntingtonإذ تناول مفهوم الفساد من خلال

انحراف القيم والاعراف عند الإنسان عن السلوك المعروف.

(ويلاحظ أن كل من كايدن وهانتنغتون أحالا أسباب ظهور الفساد الى الطبيعة الانسانية وقيمها. ورغم عدم اعتراضنا على هذا التوجه، لا بل موافقتنا على اعتبار الانسان العنصر الأساسي في فهم أسباب الفساد، غير أننا لا نعتبره كافياً لتفسير أسباب نشأته وهذا ما سنعود اليه لاحقاً عند الحديث عن أسباب الفساد.)

يستفاد من التعاريف أعلاه:

اولاً ـ أن الفساد هو قبل كل شيء ظاهرة، أي أنه نمط من السلوك يأخذ شكل الوظيفة غير القادرة على التعبير عن ذاتها أو القيام بمهامها بذاتها، إلا من خلال الإنسان الذي يديرها، بصفته صاحب الولاية والحكم والسطوة والإدارة.

ونعني «بالنمط» تراكم من السلوكيات المخالفة أو المتماهية مع أبسط قواعد المنطق والأخلاق والتي امتدت لفترات طويلة من الزمن بحيث أخذت شكل العرف أو العادة، ثم الأمر المألوف، ثم الأمر المقبول، ثم تحولت الى واحدة من القيم السائدة الى أن اصبحت من صلب ثقافة المجتمع.

والسلوك المخالف لا يعني وحسب النشاط الإيجابي، أي القيام بعمل مخالف انما يعني ايضاً النشاط السلبي، أي الامتناع عن القيام بعمل تقتضيه النصوص القانونية. مثال المسؤول الذي يمتنع عن تطبيق القانون أو عن إتخاذ إجراءات رادعة ضد مخالف.

وهذه الظاهرة لا تقوم إلا بوجود المؤسسة ووجود الموظف، بحيث يصبح مفهوم الفساد هو إنحراف وظيفة المؤسسة عن الهدف المرصود لها. وهذا النمط من السلوك لا يولد وينتعش إلا بوجود ظروف مشجعة لممارسته. هذه الظروف ستأخذ لاحقاً مفهوم الاسباب، بحيث يمكننا، منذ الان القول أن القضاء على ظاهرة الفساد لا بد وأن يبداء بالقضاء على أسبابه.

ثانياً ـ والقول أن الفساد هو سوء استخدام السلطة، يعني بداية أن هناك موظف عمومي يمارس علناً أو سراً سلوكاً مخالفاً لموجبات القانون. والموظف العمومي في مفهوم المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد هو أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً سواء أكان معيناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر.

لكن السلوك المنطوي على الفساد ليس بالضرورة مخالفاً لنصوص القانون. كقيام الموظف بزيادة التعقيدات البيروقراطية من أجل مصلحة خاصة أو تجاهله واجب محدد وواضح أو الأداء السيء للوظيفة... وغير ذلك. لكن هذا السلوك غير المخالف لنصوص القانون قد يكون مخالفاً لقواعد الأخلاق، وهذه الأخيرة هي واحدة من مستلزمات الآداء السليم للوظيفة، حتى ولو اغفل القانون ذكر ذلك.

إن الكلام عن سلوك مخالف لقواعد القانون يفيد، من جانب أخر أن هناك ميزاناً لقياس الفعل ومدى صحته. وهذا الميزان يتضمن مروحة واسعة من المقاسات التي يصنف على اساسها تطبيق القواعد القانونية والسياسية والعرفية والأخلاقية وحتى الدينية من أجل تحديد صوابية السلوك. في هذا المفهوم فإن عدم سوء استخدام السلطة يعني إلزامية تطبيق ما تقتضيه القواعد القانونية والقواعد الأخرى أعلاه.

لكن ما هو مقتضى القواعد القانونية تلك ؟

على كل حال ومهما أختلف الرأي في تحديد ما تقتضيه هذه القواعد يبقى الصالح العام هو هدفها الرئيسي. إذن ما يستقيم قوله هو أن استخدام السلطة في اتجاه مغاير لوجهة

الصالح العام وبغير ما يقتضيه القانون هو فساد أو سلوك يقترب من الفساد.

ثالثاً ـ والقول أن الهدف من سوء استعمال السلطة هو تأمين المصلحة الخاصة يعني، بداية وضع هذه الأخيرة في مواجهة المصلحة العامة. ودون الإسترسال في نظريات نشأة القانون يمكن التأكيد على أن الإختلاف، وأحياناً التناقض بين المصلحتين والذي أخذ شكل الصراع في حالات كثيرة دفع بالمجتمعات الى وضع قواعد قانونية منظمة تلغي أو تخفف من حدة التناقض بين هاتين المصلحتين. ونضيف أنه مهما كانت ألاسباب الداعية الى تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة فإن القول بنبل الهدف كإعالة محتاج أو مساعدة مريض أو مناصرة مظلوم لا يرقى الى مستوى المبررات المأخوذ بها قانونياً. لذلك تبقى المصلحة العامة وفي كل الحالات فوق كل اعتبار.

أن خطورة الفساد، في هذا المفهوم تكمن في أنه يعيد الأعتبار الى تصعيد التناقض من جديد بين مصالح مختلف الأطراف والفئات في المجتمع الواحد من خلال جملة من السلوكات تضمن مصالح فئة عن طريق الإخلال بمصالح فئة أخرى. ومثال ذلك: اعطاء تسهيلات للبعض وحرمان البعض الأخر منها، استخدام الموارد العامة من أجل مصلحة خاصة، التدخل في مجرى العدالة للصالح الخاص وغير ذلك، الأمر الذي يتسبب في قيام بعض الظواهر المَرَضية في المجتمع كالحسد والحقد والكراهية....يعبر عن نفسه في الإنحراف الإجتماعي كجرائم الإعتداء والقتل والسرقة... وغيره.

ويكون الفساد فردياً أو جماعياً. وعادة ما يهدف الفساد الفردي الى تحقيق مصلحة الفرد بذاته. أما الفساد الجماعي فيمارس من قبل منظومة تضم مجموعة من الأفراد، تكون عادة من داخل الإدارة. أما إذا كانت من خارجها فهي ترتبط بمصالح شخصية مع أشخاص داخل الإدارة. ويكون الفساد الجماعي، عادةً فساداً منظماً وأكثر خطورة، تالياً أكثر ضرراً من الفساد الفردي.

ورغم توافق الجميع من باحثين وأكاديميين على انعكاسات نتائج الفساد على الصالح العام لكن إجماعاً حول مفهوم الصالح العام لم يحدث. والسبب أن تعريف الصالح العام يتأثر بالحقل العلمي الذي يمارسه الباحث. فقد يكون الباحث اقتصادياً أو قانونيا أو منشغلاً في ميدان الزراعة أو التجارة أو قطاع البناء فيكون مدخله الى فهم الصالح العام مختلف عن غيره. لكن مهما بلغ التمايز بين شخص وأخر فإن هذا لا يلغي حجم الاضرار الذي يصيب الصالح العام نتيجة الفساد، بغض النظر عن مصدره.

غير أن التعريف أعلاه، كما هو ملاحظ هو تعريف عام وشامل يتناول كل اشكال الفساد: الإداري، السياسي، المالي، القضائي وصولاً الى الفساد الأخلاقي. ومع أن الهدف واحد في ممارسة الفساد، رغم تنوع أشكاله يبقى الإختلاف في الوسائل المعتمدة.

تعريف الفساد الإداري:

عند تناول مفهوم الفساد الإداري بالتعريف يتحتم علينا النظر الى هذا الموضوع من زاويتين مختلفتين: زاوية علم الادارة وزاوية القانون الإداري.

فمن الزاوية الأولى ينظر الى الادارة على انها مجموعة الانشطة التي يقوم بها جمهور العاملين في المؤسسة كأفراد او جماعات لتحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسة متوخية استخدام افضل الإمكانات البشرية والمادية والفنية. أما من زاوية القانون الإداري بفرعيه العام والخاص فإن الادارة هي

مجموعة الأنشطة التي يتم تنظيمها بواسطة قواعد القانون الإداري[1].

وهكذا فمن زاوية علم الإدارة يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه تعطيل لنشاط الادارة وانحرافها عن تأدية الخدمات التي وجدت من أجلها. أو كما يقول الدكتور حسن شلق أن الفساد الإداري هو ما يجعل الادارة عاجزة عن القيام بمهامها المطلوبة منها.

أما من زاوية القانون الإداري فإن الفساد الإداري يعني انحراف الجهاز الإداري عن الهدف الذي منحت السلطة لإجله. في هذا المفهوم يعرف الدكتور سليمان الطماوي الفساد الإداري على أنه استعمال رجل الإدارة سلطته التقديرية لتحقيق غرض غير معترف به.

في الحالة لأولى، حالة النظرة الى مفهوم الفساد الإداري من زاوية علم الإدارة هناك إهمال أو تقصير من قبل الموظف، أي من قبل رجل الإدارة. في الحالة الثانية هناك إخلال، لا بل إنتهاك لنصوص القانون من خلال ممارسة الموظف أعمال الإختلاس والرشوة وسوء استعمال السلطة وغيرها. في الحالة الأولى هناك امتناع عن القيام بالواجب الوظيفي في الحالةالثانية هناك قيام بأعمال مخلة بالواجب الوظيفي. لكن في كلا الحالتين هناك تعطيل

لعمل الإدارة، ما ينعكس إستحالة لبلوغ الإدارة هدفها

أسباب الفساد:

ينتشر الفساد في كل دول العالم، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي السائد فيها. وترجع الأسباب الرئيسية للفساد الى شبكة معقدة من العوامل الإدارية والاقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية. وعادة ما تلتقي هذه العوامل في رزمة واحدة تتداخل عناصرها لدرجة يصعب التمييز بينها. والفساد كالوباء الذي يصيب الجسم كله وليس أجزاء منه فقط.

تكمن صعوبة تحديد أسباب الفساد الإداري في تعدد الأراء وتباين وجهات النظر. على أن هذا التباين والتعدد في الأراء يلتقي عند حصر هذه الأسباب بواحد أو اكثر من العوامل أدناه:

١ ـ العامل الحضري:

ونعني بذلك أن سبب بروز ظاهرة الفساد الإداري تعود الى وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم قواعد العمل الرسمية المطبقة من قبل أجهزة الدولة. لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعتبر استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري. وهي تحركاً طبيعياً لتقليص هذه الفجوة بين قيم المجتمع وقيم قواعد العمل الرسمية. على أن هذا الكلام لا ينطبق، على حد سواء على الدول النامية والدول المتقدمة. إذ أن المشهد الذي يتكرر دائماً ويؤدي الى إحداث الفجوة أعلاه يظهر عندما يتم «استيراد» قوانين أجنبية لتنظيم الإدارة تتطلب التزاماً صارماً لشروط السير الحسن للإدارة لا يكون المجتمع المستورد لهذه القوانين مؤهلاً لتطبيقها.

٢ ـ العامل السياسي:

أن التفسير السياسي لظاهرة الفساد الاداري يفيد أن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية إضافة الى ضعف العلاقة بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الحزبية، الطائفية وربما المذهبية، كما هو الحال في لبنان من شأنه أن

(١) راجع برهان الخطيب، الإنحراف الإداري في لبنان، أسبابه ووسائل علاجه، ألمؤسسة اللبنانية العربية للتوزيع والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

يزيد من حالات الفساد الإداري من خلال ظهور ممارسات منحرفة تخل بالأهداف العامة للمجتمع. وإذا كان هذا الكلام ينطبق على الكثير من الدول النامية فإنه لا ينطبق على حالات الفساد في الكثير من الدول المتقدمة، حيث تتعدد فيها قنوات الإتصال بين الجمهور وأجهزة الدولة الحكومية وتتفوق فيها الولاءات الوطنية على الولاءات الحزبية.

٣ ـ العامل الإقتصادي:

يمكن تفسير الفساد اقتصادياً من زاوية غياب العدالة في توزيع الثروة بين أبناء المجتمع الواحد إضافة الى سوء الأوضاع المعيشية بالنسبة للعاملين بسبب التفاوت الكبير في الرواتب والأجور مما يؤدي الى ظهور فئتين في المجتمع: واحدة كثيرة الثراء وأخرى معدومة أو قليلة الثراء. هذا الوضع سيؤدي، بطبيعة الحال الى إضعاف الولاء للأهداف المشتركة للمجتمع وظهور سلوكات منحرفة وفاسدة في أجهزة الدولة.

٤ ـ العامل الإداري:

يمكن النظر الى هذا العامل من مفهوم البيئة الإدارية. فكلما كان الوعي والثقافة في البيئة الإدارية على درجة عالية من التطور والرقي كانت الإدارة اكثر حصانة ومنعة في مظاهر الفساد. وعلى العكس كلما كان الوعي الثقافي ضعيف المستوى كلما أدى ذلك الى بروز حالات فساد إداري ممثلة بضعف القيادات، عدم نزاهتها، سوء توزيع السلطات والمسؤوليات.

٥ ـ عوامل هيكلية:

كان من الممكن الجمع بين العامل الإداري أعلاه وعوامل الهيكلية، لكن أردنا الفصل بينهما للتمييز بين العامل الذاتي المتعلق بالفرد في الإدارة وبين وضعية الإدارة وقوانينها التي يلتزم الموظف الإداري بتطبيقها.

وعليه تعزى الأسباب الهيكلية الى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير منذ زمن بعيد رغم التطورالكبير الذي حدث، مما أخر انجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة. هذه الحالة أوجدت فجوة كبيرة بين الجهاز الإداري وبين طموحات الأفراد منعت من تحقيق مطالبهم واحتياجاتهم. هذا التعطيل الإداري قد يكون له سبب أخر يتعلق بعدم تأهيل الموظف نفسه للتعامل مع الإجهزة الحديثة، إذ كثيرا ما تتجهز الإدارة بمعدات وآلات حديثة تبقى دون استعمال بسبب جهل الموظف بكيفية تشغيلها أو تشغيلها دون دراية مما يؤدي الى تعطيلها بعد فترة وجيزة. هذه الحالة دفعت الى البحث عن مسالك أخرى تنطوي على ممارسات منحرفة بهدف تجاوز محدودية الهياكل الإدارية القديمة.

٦ ـ العوامل القيمية:

يرى أنصار هذا التفسير أن الفساد الإداري ما هو إلا نتيجة لانهيار النظام القيمي عند الأفراد مثل العادات والتقاليد الموروثة والأعراف واستبدالها بقيم أخرى منحرفة. وكثيراً ما يكون تغيير طبيعة الإنظمة أو إندلاع الحروب الأهلية سبباً في ذلك.

وبهذا نرى أن التباين في الموقف من مفهوم أسباب الفساد الإداري عائد الى التنوع القائم بين المجتمعات والدول والأنظمة، ما يجعل مفهوم الفساد لا ينحصر في مظهر واحد.

غير أن التعمق في فهم نجاح أو إخفاق الإدارة في تحقيق مهامها، في نزاهة أو عدم نزاهة القيادات الإدارية، في انتشار أو عدم انتشار الفساد في مجتمع ما، لا بد أن يقودنا الى موقع ودور الفرد في هذه العمليات.

ودون التوسع في موضوع دور وموقع الفرد في العمليات الإدارية نشير بإختصار الى ما هو معروف من أن الإدارة تعتمد في تحقيق وجودها على العنصر البشري من رؤساء ومرؤسين. هذه المجموعة من الأفراد تتحمل أعباء إيصال خطة الإدارة الى غايتها من خلال

التنفيذ والمتابعة والمراقبة، اي من خلال التنظيم الناجح لعمل الإدارة. أن المخطط والمنفذ الفعلي لمنهج الإدارة هو الفرد بمجهوده وكفأته ومؤهلاته وثقافته التي يحملها. وكذلك بإهماله وتقاعسه وغبائه وتفرده. هذا ما يدفعنا الى البحث عن دور الفرد في المرتبة الاولى لاكتشاف علة الفساد في مجتمع ما، دون استبعاد تأثير العوامل الأخرى التي سبقت الإشارة اليها، من عوامل اقتصادية وسياسية وحضرية، علماً أن للإنسان دور فاعل، حتى في هذه العوامل ايضاً.

تداعيات الفساد الإداري على المجتمع:

يجمع أكثر المنشغلين في محاربة الفساد على أعتبار هذه الآفة من أكبر العقبات التي تقف في وجه الإصلاح والتنمية والاستثمار وسبباً مهماً في ظهور وتنامي المافيات وتبييض الأموال وانتشار تعاطي المخدرات وغيرها من الجرائم الخطرة. ويبدو الفساد أكثر حضوراً في المشكلات الإقتصادية للدول النامية. فقد دلت دراسات أجريت في تايلند واندونيسيا والهند وكوريا أن الحكومات تدفع زيادة ما بين ٢٠ و٦٠٪ على الأسعار التي ينبغي أن تدفعها. ومرد هذه الزيادة في قيمة البضائع والسلع هو الفساد الذي أصبح يدخل في كلفة الأنتاج والتسويق.

وقدرت خسائر الدولة في الفليبين من الإيرادات الضريبية بحوالى ٥١٪ بسبب الفساد. وذكرت دراسة أكاديمية في الاردن أن ٢٢,٥٪ من أوقات الموظفين تستنزفها أعمال لا تمت الى الوظيفة بصلة، وان نصف أوقات الموظفين تذهب هدراً. وقدرت أنتاجية الموظف في مصر ب٢٧ دقيقة في اليوم فقط.

وقدرت مصادر أعلامية وسياسية حجم الإختلاسات في الجزائر في التسعينات بحوالي ٢٦ مليار دولار، لكن رئيس الوزراء أنذاك مولود حمروش نفى ذلك وقال أن حجم الإختلاسات لا يتجاوز ٣ مليارات. ولا يمكن مقارنة هذا المبلغ بما حصل عليه أبناء سوهارتو رئيس أندونيسيا ألاسبق، إذ بلغ عدد الشركات التي يسيطرون عليها ٢٠٧ ويبلغ حجم أصولها أرقاماً لا تصدق.

والجدير ذكره أن منظمة الشفافية الدولية أنشأت مؤشراً دولياً لقياس الفساد تقوم بتحضيره مرة كل خمس سنوات، يغطي أكثر من ٥٤ دولة في العالم. تنحصر قيمة هذا المؤشر بين ٠ و١٠ درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير ١٠ درجات يعنى أنها خالية تماماً من عمليلت الفساد وإذا حصلت على تقدير فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات خاضعة للفساد والرشوة. ولحد الان لم تحصل دولة على تقدير ١٠ أو تقدير صفر، لكن هناك دولاً اقتربت منهما. فعلى المستوى العالمي تعتبر نيوزلندا أقل دولة فساداً في العالم من حيث هذا المؤشر بينما تأتي نيجيريا في المؤخرة وبينهما الدنمارك وبريطانيا وأمريكا واليابان وفرنسا ... وغيرها.

يقول الدكتور عبد الغني البسيوني إن أهم الآثار المترتبة على الفساد هي الزيادة المباشرة للتكاليف. فالمبالغ التي يدفعها رجل الأعمال الى الموظف الحكومي الكبير مقابل الحصول على تسهيل معين، مثلاً اذن باستيراد سلع معينة من الخارج أو مناقصة أو عطاء معين لن يتحملها رجل الأعمال في النهاية، بل يتم نقل عبئها الى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد الوطني أو كليهما معاً، حيث يقوم رجل الأعمال برفع سعر السلعة أو تكلفة المناقصة ليعوض ما دفعه من رشوة. وهذا يعني أن المستهلك الذي يشتري هذه السلعة هو من يتحمل عبء الرشوة.

والخطير في الفساد أنه يغير المعاييرالتي تحكم إبرام العقود، حيث أن التكلفة والجودة

وموعد التسليم هي التي تحكم إبرام العقود في الظروف العادية، لكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين هو المعيار في إبرام العقود فتزول أهمية المعايير الأخرى ما يؤدي الى اختيار موردين ومقاولين أقل كفاءة وسلع أقل جودة.

وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الرشوة تتسبب في ضياع ربع الجهد الاقتصادي للدول الإفريقية، الأمر الذي يؤدي الى تفاقم ظاهرة الفقر لديها.

وفي موضوع الفقر ولكونه ظاهرة تتصدر المشهد الاجتماعي في الدول العربية فمؤشراته خطيرة وبالتالي فالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها هذه الدول لم تساهم فقط في تعميق هذه الظاهرة بل اصبحت البيئة الحاضنة للسياسات الاقتصادية الخارجية التي ساعدت في تنامي الفقر، حيث ارتفع معدل هذه الظاهرة الى ما يزيد عن ثلث السكان (٣٥ بالمائة). ويقود الفقر الى الإحساس بالتهميش والى تفشي ثقافة الغربة عن الوطن والتطلع الى الهجرة، خاصة في صفوف الشباب. وبسبب استبعاد كتلة بشرية ضخمة هي مجموعة الفقراء عن مسيرة التحديث والتقدم تضعف هيبة الدولة داخليا وخارجيا وتتهاوى أنظمة الرقابة وينتشر الفساد بصورة أوسع.

وقد بينت دراسة أعدتها اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٧٨ العلاقة الوثيقة بين الفقر والإرهاب، كيف أن تراكم الشعور باليأس وخيبة الأمل والإحساس بالتهميش الذي يتولد عند الجيل الشاب الصاعد يتحول تدريجياً الى أعمال عنف هدفها إحداث تغيير في الأوضاع ولو أدت هذه الأعمال الى التضحية بأرواح بريئة.

أن الدول التي تحارب الفساد وتحسن تطبيق سيادة القانون يمكنها زيادة دخلها القومي بنسبة ٤٠٠٪، كما أن الإستثمار في البلدان التي يقل فيها الفساد تقل كلفته بنسبة ٢٠٪ تقريباً عن البلدان الأخرى التي ينتشر فيها الفساد.

ربما لا تكون أخطر نتائج الفساد هي هدر المال العام والخاص، بل أخطرها هو الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع. لقد ارتبطت حياة قطاع كبير من المجتمعات بالمداخيل السرية التي مصدرها الفساد وأصبحت دخلًا اساسياً تقوم عليه ترتيبات الحياة التي لم يعد من الممكن الإستغناء عنها كالسكن والتعليم والعلاج أو تسهيلات أخرى إضافية كالسيارات ورحلات الاستجمام. وسيكون من الصعب على هؤلاء إعادة ترتيب حياتهم والتزاماتهم على أساس مداخيلهم الشرعية. وهكذا تشكلت دورة حياة وعلاقات أقتصادية،اجتماعية قائمة على الفساد.

الفساد الإداري ظاهرة عالمية:

يتبين مما سبق قوله كيف أن الفساد الإداري بات مشكلة العالم الحديث بعد ظاهرة الإرهاب وكيف أن الفساد بات يشكل عبئاً على الدول قاطبة نظراً للدور السلبي الذي يلعبه في زيادة حدة انتشار الأعمال الإرهابية. ولهذا فإن الإرتباط الوثيق والمنطقي بين الفساد والإرهاب كثف من مساعي التعاون بين الدول من أجل محاربة هذه الآفة المضرة بكل المجتمعات أو التخفيف من تأثيرها على الإرهاب.

ذكرنا أعلاه كيف أن الفساد بمختلف أشكاله لا ينتمي الى جنسية وليس له، حتى تاريخ ولادة فهو أمريكي كما هو آسوي وهو أوروبي كما هو إفريقي وهو ينتمي الى العالم الثالث كما الى العالم المتطور وهو ابن الأنظمة الشمولية كما الأنظمة الديمقراطية مع فارق بسيط في ظروف النشأة ونوع الوسائل ومساحة الإنتشار.

أما في المضمون والهدف والنتيجة فهو واحد اينما حل.

وبإلقاء نظرة سريعة على حال الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مع الفساد سنجد أن التطور والديموقراطية لم يتمكنا من حمايتها من هذا المرض، لا قديماً ولا حديثاً. صحيح أن خطورة الفساد المنتشر هناك دفع هذه الدول الى التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف من خلال معاهدات تمنع مؤسسات الدول الأعضاء دفع رشاوى للمسؤولين بهدف إتمام صفقات بيع واعتبار هذا السلوك من الجرائم التي يعاقب عليها القانون. إضافة الى إبرام معاهدات لتبادل المعلومات القضائية ورفع السرية المصرفية، ما يسهل التحقيق في كشف عمليات الرشوة والإختلاس، كما أشارت الى ذلك المادة ٥٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. لكن، رغم هذا فإن بصمات الفساد ما تزال حاضرة في نشاط الأدارة في معظم الدول الأوروبية، خاصة في الولايات المتحدة وإن كانت مراقبته وضبطه من قبل حكوماتها قد حققت الكثير من النجاح.

في هذا السياق يجدر القول ان محاربة الفساد لا تواجه بالدعوات الوهمية التي تعلنها بعض الدول الكبرى من وقت لاخر، ذلك أن اللافت تزامن هذه الدعوات، خاصة من قبل الولايات المتحدة مع إقرار الكونغرس الأمريكي ميزانيات خاصة بالفساد، تقضي بتقديم رشاوى تدفعها أجهزة الأستخبارات الأمريكية للموظفين في دول العالم الثالث بهدف تسهيل الوصول الى معلومات سرية أو إبرام أو إلغاء صفقات معينة.

ويكشف تقرير منظمة الشفافية العالمية أن الشركات الدولية وعلى رأسها الأمريكية قدمت رشاوى الى الدول النامية ومارست ضغوطاً سياسية ودبلوماسية لتمرير أعمالها وخدمة مصالحها. وتتقاضى أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين في معظم أنحاء العالم رواتب منتظمة من الشركات الأجنبية.

وقد صرح وزير التجارة الأمريكي وليم ديلي William Daily أنه تم اكتشاف رشاوى قدمتها شركات أمريكية خارج الحدود في الفترة الممتدة بين أيار/مايو ١٩٩٧ ونيسان/ابريل ١٩٩٨ تصل قيمتها الى حوالى ٣٠ مليار دولار. واللافت أن الإدارة الأمريكية تعتبر هذه الرشاوى مبررة وهي من النوع الذي لا يخضع للمحاسبة.

نظرة على الفساد في الدول العربية:

أما في العالم العربي فربما يكون المدخل الصحيح لفهم موضوع الفساد هناك هو معرفة درجة المهنية والعبقرية التي ترافق ممارسته، حتى يكاد يكون عصياً على الجهات المعنية مكافحته مهما كانت جادة وصادقة. ويبدو الفساد الآفة الأكثر حضوراً وتجذراً في الدول العربية، علماً أن ما ينشر في الإعلام لا يشكل إلا جزءاً ضئيلا مما هو موجود فعلاً.

وللفساد في العالم العربي جذوره التاريخية البعيدة التي تركت بصماتها وما تزال على كل العملية الإدارية. فالمعروف أن المنطقة العربية عانت الكثير نتيجة الهيمنة العثمانية على كل مفاصل الحياة التي استمرت مدة ٤٠٠ سنة تقريباً. وعندما اجتاحت جحافل الجيش العثماني ارض العرب بعد انتصار سليم الأول في معركة مرج دابق ١٥١٦ لم يكن الفارق الحضاري كبيراً بين العرب وأوروبا، رغم الضعف الكبير الذي عرفته الكيانات العربية في حينه. وكانت القبائل التركية تفتقر لأبسط أسس التقدم الحضاري التي كان العرب قد خبرها وطورها على مدى مئات السنين تقريباً.

وإضافة الى أن العثمانيين لم يتركوا أثراً حضارياً واحداً في أي من البلدان التي احتلوها، وكانوا دوماً يتركونها أسوء حالاً مما استلموها،

فكانوا كذلك أكثر احتلال متخلف في تاريخ الإحتلالات، بعد المغول والتتر. ولم يعرف عنهم انجاز واحد في العلوم أو الفنون أو الأداب أو العمارة طوال فترة حكمهم، على عكس التراث العربي ـ الإسلامي الغني بمثل هذه الإنجازات.

والجدير ذكره أن تعميق التعفن الحضاري وإعادة انتاجه في ظل الحكم العثماني كان عامل الضعف الأهم الذي سمح للاستعمار الأوروبي أن يستخدم تقدمه العلمي والتكنولوجي والثقافي ليخترق الوطن العربي مستكملاً عملية وضع اليد على المنطقة العربية بعد العثمانيين. فالعثمانيون لم يتمكنوا من حماية المنطقة والمحافظة على سيادة الامة في مواجهة الإستعمار الأوروبي، بل هيئوا له افضل الظروف للهيمنة من خلال انتاج كل عوامل الضعف الداخلي والحضاري والاجتماعي التي تنزع عن الأمم عناصر قوتها وتجعلها أعجز من أن تتمكن من المقاومة.

بعد زوال العهد العثماني انتقلت المنطقة الى مرحلة ثانية، مرحلة الانتداب الفرنسي (على سوريا ولبنان) والإنتداب البريطاني (على العراق، فلسطين والأردن). ورغم الإختلاف الكبير في شكل ومضمون المرحلتين، غير أن الجامع بينهما كان غياب الإستقلال والسيادة للكيانات العربية، مما أثر سلباً على ظروف نشأة الادارة وقوانينها.

كان للفترة الممتدة من العام ١٥١٦ ولغاية ١٩١٨ من الحكم العثماني الأثر الكبير في تكوين الإدارة في الوطن العربي. فقد ساوت ظروف الاحتلال ثم ظروف الانتداب لمعظم المناطق العربية، بين مظاهر الادارة ومستوياتها في كل هذه المناطق مع بقاء بعض الإختلافات العائدة الى ظروف كل منطقة. وتعتبر التنظيمات الإدارية التي عمل العثمانيون على إنشائها لتسيير الحياة الإدارية في الأماكن الخاضعة لسلطتهم من الأسباب التي أدت الى تدني مستوى الإدارة في العالم العربي.

صحيح ان بعض الدول العربية تمكنت من تجاوز تراكمات الإرث الثقيل التي ورثته عن الاستعمار وأن البعض الأخر حقق نتائج معتبرة في محاربة الفساد مثل قطر والبحرين والكويت والسعودية والمغرب. لكن الجزء الأكبر من هذه الدول ما زال يرزح تحت اثقال التخلف الإداري ولم يتمكن من التغلب نهائياً على أثاره ومنها، وعلى الأخص لبنان. (يضيق المجال، هنا للحديث عن الفساد في لبنان وسيكون لنا فرصة أخرى لتناول هذا الموضوع بكل تفاصيله)

هذه هي نقطة الإنطلاق التي يمكن من خلالها إعطاء توصيف واضح عن بنية الهيكل الإداري وصولاً الى صور الفساد وأسبابه في كل، أو تقريباً كل الدول العربية.

الإصلاح ومحاربة الفساد في العالم العربي

من الخطأ الاعتقاد أن الحالة التي عاشتها الإدارة في العالم العربي بدءاً بالعهد العثماني، مروراً بالإنتدابين الفرنسي والبريطاني، وصولاً الى الانتكاسات الأمنية، بما في ذلك الحروب العربية الإسرائيلية إضافة الى الحروب الأهلية (كما في اليمن والسودان ولبنان والعراق وغيرهم) من الخطأ الإعتقاد أن هذه الحالة قابلة للعلاج من خلال بعض القرارات الإدارية الإصلاحية أو التنظيمية المنفردة. إن الفساد في بعض الدول العربية، خاصة في لبنان بات من التجذر، بحيث أن محاربته لم يعد يخضع لا للإصلاحات الجزئية ولا للبرامج والخطط الإصلاحية المستوردة، بل الى خطة إصلاحية شاملة تتكامل معها خطط التنمية المختلفة: الإجتماعية والإقتصادية والسياسية إضافة الى صيغة تنظيمية قانونية والى تفعيل اجهزة

الرقابة... والكثير غيرها. على أنه ومهما يكن تغلغل الفساد عميقاً ومهما تبلغ عبقرية ممارسيه فإن الاعتقاد بعدم جدوى مكافحته هو نزعة أخطر من الفساد عينه.

تختلف وسائل وآليات الإصلاح الإداري بأختلاف أسباب الفساد. وتبعاً لتعدد واختلاف الأسباب تتعدد وتختلف وسائل وآليات الإصلاح. لذلك لم يكن وليس هناك من نموذج واحد للإصلاح يمكن تعميمه على كل الحالات وفي كل الأوقات، بل هناك نماذج لحالات مختلفة، كما في الحالات الطارئة التي تصيب البلد: مثل الأزمات الإقتصادية السياسية، وخاصة الأمنية كالحروب الأهلية (كما حدث في لبنان) أو العدوان العسكري الأجنبي (كما في حالة العراق).

هذا هو الجانب المادي أو التطبيقي في عملية الإصلاح الإداري أما الجانب النظري ولنسميه، اصطلاحاً الجانب المبدئي فهو في نشر ثقافة الشفافية أو المراقبة الشفافة التي لا يصح ممارستها إلا في ظل قيام نظام ديموقراطي صحيح. وكذلك في إشراك هيئات المجتمع المدني في الرقابة والإصلاح. ولا بد من التنويه بالمنظمات غير الحكومية وجمعيات مكافحة الفساد والناشطين والكتاب والمدافعين عن حقوق الانسان التي أخذت بالإزدياد رغم الحملات التي تشنها الحكومات العربية ضدها والحواجز التي تضعها في طريقها والإجراءات التشديدية والتشريعات المانعة، إن من ناحية تقييد مبادرات الأفراد أو من حيث اشتراط الترخيص أو حل تلك الجمعيات أو وقف نشاطها. ورغم كل ذلك فأن المجتمع المدني العربي يشهد حيوية ملحوظة في تصاعد أعداد المدافعين عن الحريات والديموقراطية.

ولدى المقارنة بين الوضع الحالي والوضع قبل عقد من الزمن نجد أن تحسنات واضحة طرأت، حيث أن المستقلين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان باتوا أكثر جرأة في رفع أصواتهم والتعبير عن أرائهم. أما جمعيات مكافحة الفساد فلم يكن لها وجود حتى وقت قريب. بينما نجد الأن فروعاً لمنظمة الشفافية العالمية أو هي في طور التشكل في كل من الأردن، المغرب، اليمن، الجزائر، لبنان، العراق، فلسطين، البحرين، الكويت.

وبينما أخذت بعض البلدان العربية خطوات حقيقية في إدماج المجتمع المدني في عملية الإصلاح، إلا أنها ما زالت بعيدة كل البعد عن ما يحصل حولها في القارات الأخرى. فالبلدان العربية تقف في أسفل قائمة الشفافية ويعتبر الفساد فيها من أعلى النسب في العالم، رغم الندوات والمؤتمرات الدولية التي يعقدونها لتحسين صورتهم.

وتعد المغرب البيت الاول في العالم العربي الذي تأسست فيه أول جمعية من جمعيات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد. والمغرب هو ايضا بيت الناشط العربي الذي حصل على جائزة منظمة الشفافية الدولية للنزاهة عندما تجراء النقيب في الجيش المغربي، مصطفى أديب بتوجيه الإنتقادات لبعض رؤسائه واتهامهم بالفساد، ما يعتبر مخالفة لقواعد الإنضباط العسكري التي تمنع العسكريين من الحديث للصحافة إلا بإذن مسبق.

في هذا المفهوم لا بد من التنويه بالتجربة العراقية المتمثلة بإنشاء هيئة رقابية تسمى هيئة النزاهة. فرغم الصعوبات والمخاطر الإمنية التي يمر بها المجتمع العراقي ورغم انتعاش الفساد بشكل كبير، كما هو الحال في معظم البلدان التي تعاني من ظروف مشابهة فإن شابات وشبان هيئة النزاهة يجدون متسعاً من الجرأة والحرية لممارسة نشاطهم في ميدان محاربة الفساد. وقد سنحت لنا الظروف للتعرف عن كثب على أوجه نشاطهم من خلال معهد الدراسات الاستراتيجية العراقية في بيروت ما

ترك لدينا أنطباعاً حقيقياً بأن بذور محاربة الفساد والإصلاح بمختلف تفرعاته ستزهر قريباً وتعطي ثمارها وتضع العراق في مصاف الدول التي سيحتذى بها بعد انقشاع الغيمة السوداء التي ما تزال تحجب استقراره واستقلاله ووحدة أبنائه. أما في دول مجلس التعاون الخليجي فيبدو أن المساعي جادة في مواجهة مظاهر الفساد. وأهم ملامحها دعم منظمات النزاهة والشفافية للإرتقاء بوظيفة الرقابة الى أعلى الدرجات. ولضمان الرقابة المستمرة تسعى دول الخليج الى إنشاء هيئة دائمة لمكافحة الفساد تكون على صلة بالمنظمات المعنية بقضية الشفافية. وقد أشارت المادة ١٣ من أتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الى ضرورة إسهام مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها في القضاء على الفساد من خلال توعية الأفراد بخطورته. وتماشياً مع ذلك شدد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين على توصيات مؤتمر«الشفافية والمساءلة ودورهما في تنمية الإقتصاد الخليجي» الذي عقد في مسقط على ضرورة توسيع قاعدة الوعي في مؤسسات المجتمع المدني. تجدر الإشارة الى أن الفساد الإداري والمالي والمحسوبية والرشوة وغياب الشفافية والرقابة الذاتية كلها آفات اجتماعية عرفتها المجتمعات الخليجية حديثاً. وإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني ما تزال ضعيفة المردود في معظم دول الخليج فإن مملكة البحرين والكويت تعتبران من أكثر دول الخليج احتراما لدور هذه المؤسسات في رصد مظاهر الفساد ومحاولة التصدي له. رغم النجاح الذي حققته دول الخليج في مكافحة ظاهرة الفساد بقي هناك عدة ثغر أضعفت من هذا النجاح ومنها: عدم القدرة على الوصول الى المسؤولين النافذين ورصد الأساليب الإلتفافية المتبعة لاستغلال النفوذ والمال العام وغياب الأطر القانونية الكفيلة بمعاقبة المتورطين بقضايا من هذا النوع إضافة الى غياب المشاركة الفعالة من جميع فئات الشعب في عمليات الرقابة والإبلاغ والمساءلة. ونظراً لما لممارسات الفساد من تأثير في خلق ثقافة ترسخ سلوكيات منحرفة وتشوه المكانة الإجتماعية للأشخاص والقيم السائدة في المجتمع كالفضيلة والنزاهة والجدارة والشرف وغيرها فقد اتخذت دول مجلس التعاون عدداً من الخطوات الجادة لمكافحة الفساد سواء على مستوى التشريعات والقوانين أو الإجراءات العقابية والآليات الرقابية أو على مستوى الجهود التعاونية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي والمجتمع الدولي. وفقاً لتقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ في ٨٠ دولة تبين أن ترتيب دول الخليج العربية الست: « الإمارات، البحرين، عمان، الكويت، قطر والسعودية» على مؤشر مدركات الفساد جاء كالتالي: قطر في المرتبة الأولى خليجياً وفي المرتبة ٢٨ عالمياً، اي بدرجة ٦,٥ (من أصل ١٠ درجات) الإمارات في المرتبة الثانية خليجياً وفي المرتبة ٣٥ عالمياً، أي بدرجة ٥,٩، في حين أتت عمان في المرتبة الثالثة خليجياً والمرتبة ٤١ عالمياً وبدرجة ٥,٥. وقد حافظت قطر على المرتبة الاولى بين جميع الدول العربية، ما يعني تقدم ترتيبها أربع درجات عن عام ٢٠٠٧، حيث أحتلت المرتبة ٣٢ عالمياً والمرتبة الثالثة خليجياً. وبدورها تقدمت البحرين ثلاث درجات، اي الى المرتبة ٤٣ دولياً، في حين تراجعت الكويت خمس درجات، اي الى المركز ٦٥ عالمياً وتأخرت السعودية مرتبة واحدة، اي الى المركز ٨٠ بعد أن كانت في المرتبة ٨١ في عام ٢٠٠٧. والجدير ذكره أن الفساد الإداري والمالي، بما في ذلك الرشوة والإختلاس وغياب الشفافية والرقابة الذاتية كلها آفات لم تعرفها المجتمات الخليجية إلا حديثاً، بعد الطفرة النفطية والتنمية

المتسارعة والثراء الفاحش في الوقت الذي لم تكن الإدارة بمفهومها الحديث قد تكونت بعد. إضافة الى ذلك فإن طبيعة التركيبة الإجتماعية في دول الخليج القائمة على القبلية والطبقية أسهمت في ظهور المحسوبية أو الواسطة. ورغم النجاح الذي تحقق في دول الخليج في محاربة الفساد يبقى هناك عدة ثغر تضعف من هذا النجاح وأهمها عدم القدرة على الوصول الى المسؤولين النافذين في الدولة لانتمائهم الى الأسر الملكية الحاكمة وغياب الأطر القانونية الكفيلة بمعاقبة المتورطين في قضايا فساد. ختاماً يمكن القول أن للفساد أسباب تاريخية متجذرت وهي تطال كل البلدان وكل اوجه النشاط الإجتماعي وأسبابها متعددة، تالياً فإن الإصلاحات الجزئية التي تسعى الى العلاج السريع تبقى بعيدة عن المفهوم الحقيقي للإصلاح. ولذا لا بد من خطة شاملة للإصلاح تتكامل معها كل خطط الإصلاح الاخرى: الاقتصادية والسياسية والإدارية والإجتماعية...وغيرها، إضافة الى التحديث في وسائل العمل الإداري والعنصر البشري والتشريع، مع مراعاة التوازن بين الأصالة والحداثة. لكن الأهم في عملية الإصلاح أن لا يبقى الفساد دون مفسد وأن لا يبقى المفسد دون عقاب وأن لا يبقى العقاب دون تنفيذ.

المراجع:

الكتب:

باسم الجسر، فؤاد شهاب ذلك المجهول، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨ برهان الخطيب، الإنحراف الإداري في لبنان أسبابه ووسائل علاجه، المؤسسة اللبنانية العربية للتوزويع والطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠. حسن شلق، الإدارة اللبنانية بين الماضي والواقع والمرتجى، مجلة الإدارة اللبنانية، العدد الاول، خريف ١٩٩٦. زاهر الخطيب، مشروع وثيقة الإصلاح الإداري، ١٩٩١. سليمان الطماوي، نظرية التعسف في استعمال السلطة والإنحراف الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦. يوسف قزما، مشاريع الإصلاح الإداري والتسوية في لبنان، الجزء الاول، ١٩٢٧ ـ ١٩٨٠.

مقالات عن مواقع الانترنت:

إبراهيم علوش، الإحتلال العثماني والحنين للتخلف. ساهر عبد الكاظم مهدي، الفساد الإداري أسبابه وأثاره وأهماساليب معالجته. سمير دليمي، الفساد الإداري أسبابه وأشكاله. فهد المضحكي، العلاقة الجدلية بين ظاهرتي الفقر والفساد. مرتضى معاش، إشكالات في النمط الفردي المستبد لإدارات المؤسسات. منى محروسي، الفساد في الوطن العربي ـ أكبر عوائق التنمية والنهضة.

وثائق:

إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد الدستور اللبناني شرعة المواطن، ٦ أجزاء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية مجلة أفكار، نصف سنوية، العدد ١، ٢، ٣، ٤، ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ تصدر عن برنامج أفكار ٢ لدعم المجتمع المدني اللبناني بتمويل من الإتحاد الأوروبي. وثيقة الطائف ١٩٨٩.

مواقع انترنت:

www. algjasem.com
www.alarcheef.com
www.alfikralarabi.net
www.shaimaaatalla.com
www.studies.gov.lb